الأمم المتحدة

E/CN.5/2023/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 November 2022
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والستون

6-15 شباط/فبراير 2023

البند 4 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل البرنامجية ومسائل أخرى: معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الحادية والستين تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية عن أعمال المعهد خلال عامَي 2021 و 2022.

* E/CN.5/2023/1.

22-26253 (A) 141222 211222

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية عن أعمال المعهد خلال عامي 2021 و 2022

موجز

يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية خلال فترة السنتين 2021-2022. ويسلط الضوء على الإنجازات البرنامجية التي حققها المعهد خلال هذه الفترة ويعرض حالته المؤسسية والمالية.

وهذا المعهد هو المؤسسة الوحيدة من مؤسسات الأمم المتحدة المكرسة حصراً للنهج التقدمية والمستدامة والقائمة على الأدلة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية. وسيحتفل المعهد في عام 2023 بمراكمة 60 عاما من خبرة الاضطلاع بهذا الدور الفريد. وفي ظل سياق إنمائي عالمي مليء بالتحديات يتسم بأوجه عدم المساواة الهيكلية والنظمية، والأزمات المترابطة وأشكال الظلم، شهدت فترة السنتين بداية فترة بناء من أجل المستقبل انطلاقا من المعارف السابقة، حيث دخلت حيز النفاذ استراتيجية المعهد المؤسسية الجديدة للفترة 2021-2025، والمعنونة "التغلب على أوجه عدم المساواة: نحو إقامة عقد إيكولوجي اجتماعي جديد". وأسهمت الاستراتيجية في تعميق تركيز المعهد على عدم المساواة وأشكال الظلم ذات الصلة باعتبارها عوائق رئيسية تحول دون تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسعيا إلى توسيع مسارات البحوث انطلاقا من الاستراتيجية السابقة، تهدف برامج بحوث المعهد في الإطار المؤسسي الجديد إلى إعطاء الأولوية للإدماج والمؤسسات وأوجه التقاطع والابتكارات باعتبارها ركائز للتنمية الاجتماعية المستدامة والمفضية إلى التحول. وهذه البرامج التي تستند إلى تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" وخطة عام 2030 هدفها الشامل المشترك هو معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة. والغرض هو صياغة عقد إيكولوجي اجتماعي جديد، في شكل اتفاقات ضمنية أو صريحة بين المواطنين والدول بحيث تشمل جميع الناس وتضمن مشاركتهم وتحفز التنمية الاجتماعية في حدود موارد الكوكب ونظمه الإيكولوجية.

ومن خلال هذه البرامج، انصب عمل المعهد على أولويات التنمية على نطاق المنظومة، التي يجسدها الوعد الرئيسي لخطة عام 2030، وعدُ "عدم ترك أي أحد خلف الركب". وقد وفرت بحوث المعهد دعما مباشراً لأعمال لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن موضوع "التعافي من جائحة كوفيد-19 بطريقة لا يُستثنى فيها أحد وتتوفر لها مقومات الاستمرارية بما يكفل سبل العيش المستدام والرفاه والكرامة للجميع: القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030". واستخدمت نتائجَ بحوث المعهد أيضاً منظماتُ الأمم المتحدة، والدول الأعضاء (بما في ذلك خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة)، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية. وقام باحثو المعهد بإسداء المشورة أو تقديم الإحاطات بانتظام إلى تلك الجهات صاحبة المصلحة، حيث زودوها بالمعارف المتعلقة بقضايا التنمية، وأثروا المناقشات، وطرحوا بدائل سياساتية.

ويُموَّل المعهد بالكامل من التبرعات ويعتمد على الدعم المقدَّم من الدول الأعضاء لضمان وفائه بولايته ومهامه الأساسية المتمثلة في تقديم الدعم إلى منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ويعرب المعهد عن امتنانه للجهات الشريكة الممولة له خلال فترة السنتين، ولا سيما الجهات التي تقدّم له تمويلاً مؤسسيّا غير مخصص – وهي السويد وسويسرا وفنلندا – والتي ما كان للمعهد أن ينجز أيا من أنشطته دونها.

وقد انتهت اتفاقات التمويل المؤسسي الموقعة مع السويد وسويسرا والتي غطت الفترة 2020–2022. ومع أن حسن الإشراف وزيادة استرداد التكاليف أتاحا للمعهد تكوين احتياطيات، تتزايد الحاجة الملحة إلى مصادر جديدة من مصادر التمويل المؤسسي اعتبارا من عام 2023 فصاعدا. ويستكشف المعهد جميع سبل استدامة التمويل، بما في ذلك سبل تخفيض قاعدة التكاليف دون التأثير سلبا على تنفيذ الولاية الأساسية.

أولا - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية خلال فترة السنتين 2021-2022. ويُقدَّم إلى لجنة التنمية الاجتماعية وفقاً للترتيبات المحددة في نشرة الأمين العام ST/SGB/126 المؤرخة 1 آب/أغسطس 1963، والتي تنص على أن مجلس إدارة المعهد يضطلع بمهام منها أن يقدم بانتظام تقريرا مرحليا عن أعمال المعهد إلى اللجنة.

2 - وقد أُنشئ المعهد في عام 1963 ليكون فضاء مستقلاً داخل منظومة الأمم المتحدة تناط به ولاية إجراء بحوث ذات صلة بالسياسات في الأبعاد الاجتماعية للتنمية. وعلى مدى ستة عقود، ظل المعهد في صدارة الجهود الرامية إلى ضمان إبقاء المسائل الاجتماعية في طليعة الأنشطة الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة. ولا يزال المعهد المؤسسة الوحيدة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المكرَّسة للبحوث المتعلقة بالمسائل الاجتماعية التي كثيراً ما تُغفل في السياسات والممارسات الإنمائية.

3 - والمعهد، بوصفه مؤسسة تابعة للأمم المتحدة يُشهد لها بامتياز بحوثها، يسخر قدرته على الحشد على الصعيد العالمي لتعبئة شبكة دولية من الأكاديميين ومقرري السياسات والممارسين، مما يتيح على السواء إنشاء قاعدة معرفية متنوعة وتعددا في الأفكار لتسترشد بذلك منظومة الأمم المتحدة فيما تقوم به من أعمال تتعلق بالمسائل الاجتماعية.

4 - وشهدت فترة السنتين بداية العمل باستراتيجية المعهد المؤسسية الجديدة للفترة 2021-2025، والمعنونة "التغلب على أوجه عدم المساواة: نحو إقامة عقد إيكولوجي اجتماعي جديد". وقد أسهمت هذه الاستراتيجية في تعميق التركيز المحوري للمعهد على فهم أوجه عدم المساواة وما يتصل بها من ظلم والتغلب عليها باعتبار ذلك من الشرط المسبقة لتحقيق الرؤية المفضية إلى التحول التي أتت بها خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتتماشى هذه الاستراتيجية مع الشواغل والمواضيع ذات الأولوية لدى منظومة الأمم المتحدة - الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" - ومع خطة عام 2030. وتمت أيضاً مواءمة خطط العمل السنوية مع الشواغل والمواضيع ذات الأولوية بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية.

5 - وواصل المعهد الاضطلاع بدوره كجهة فاعلة رئيسية على نطاق منظومة الأمم المتحدة والأوساط الإنمائية العالمية في تنفيذ خطة عام 2030، ودوره كمركز للمعارف ومنبر جامع لإجراء مناقشات بالغة الأهمية ومتعددة الجهات صاحبة المصلحة بشأن التنمية الاجتماعية والحوكمة الدولية.

6 - وقد تحقق للمعهد الاستقرار اللازم ليشرع في تنفيذ استراتيجيته المؤسسية الجديدة بفضل اتفاقَي التمويل الموقعين مع السويد وسويسرا للفترة 2020-2022. وعلاوة على ذلك، أتاحت الاستراتيجية وضوح الرؤية في التركيز على أوجه عدم المساواة، وكانت في هذا الصدد بمثابة منارة لجذب المزيد من ممولي البرامج والمشاريع من المؤسسات. غير أنه بعد أن أعرب كلا البلدين عن عدم تجديد الدعم بعد نهاية عام 2022، تتزايد بإلحاح الحاجة إلى مصادر أخرى من مصادر التمويل المؤسسي. ويستكشف المعهد أيضا سبل تخفيض قاعدة التكاليف دون أن يتسبب ذلك في تقليص القدرات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية المؤسسية. فتنفيذ الاستراتيجية تنفيذا كاملا وناجحا أمر حيوي لتوفير دليل مستمر على مساهمات المعهد الفريدة في منظومة الأمم المتحدة والتنمية العالمية.

7 - ويموَّل المعهد بالكامل من التبرعات ويتولى مجلس مستقل إدارة أعماله. ويوفر هذا الترتيب للمعهد الاستقلالية اللازمة لإنتاج بحوث مستقلة عالية الجودة وإشراك المجتمعات المتعددة الجهات صاحبة المصلحة. ويعتمد المعهد على الدعم المالي المقدَّم من الدول الأعضاء لكفالة وفائه بولايته ومهامه الأساسية المتمثلة في تقديم الدعم إلى منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

ثانيا - الإطار الاستراتيجي

8 - يغطي هذا التقرير السنتين الأوليين من استراتيجية المعهد المؤسسية الجديدة للفترة 2021-2025، والمعنونة "التغلب على أوجه عدم المساواة: نحو إقامة عقد إيكولوجي اجتماعي جديد"، وهي متاحة باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. ويهدف برنامج العمل الخاص بتنفيذ الاستراتيجية إلى إيضاح الرؤية في التركيز على الموضوع الشامل المتمثل في فهم أوجه عدم المساواة والحد منها وتفكيك أشكال الظلم ذات الصلة.

9 - وعلاوة على ذلك، تدعو الاستراتيجية إلى تجديد العقود الاجتماعية بحيث تصبح أكثر شمولا ومراعاة من الناحية الإيكولوجية. وقد استند وضع الاستراتيجية إلى مشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية بأعمال المعهد من منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية. ووُضعت هذه الاستراتيجية في سياق إنمائي عالمي صعب، اتسم بمعاناة المجتمعات في جميع أنحاء العالم من تحديات متتالية ومترابطة تهدد رفاه الناس والكوكبَ.

10 - وفي إطار هذه الاستراتيجية، يُجري المعهد بحوثا تتناول مواضيع ذات أهمية بالنسبة لأشد الناس والبلدان حرمانا، مع التسليم بأن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ترتبط ارتباطا وثيقا بزيادة الإنصاف والاستدامة في البلدان وفيما بينها وعلى نطاق جميع مستويات الدخل. ويتمثل أحد الأهداف الشاملة للمعهد في تبادل ونشر الأدلة والتحليلات والأفكار والاستراتيجيات - التي يُنتجها بالاشتراك مع شبكات البحوث التابعة له والجهات صاحبة المصلحة المعنية بأعماله - والتي يمكن أن تؤثر على المناقشات وصياغة السياسات والممارسات المتعلقة بالحد من عدم المساواة بمختلف أبعاده. وفي هذا الصدد، يهدف المعهد إلى تعزيز نتائج إنمائية أكثر إنصافا وشمولا واستدامة من خلال تنفيذ خطة عام 2030، مع التركيز على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل.

11 - وحددت الاستراتيجية المؤسسية الجديدة الأهداف التالية، والتي تخضع للرصد والإبلاغ عنها سنويا في إطار منطقي يعتمد على الإدارة القائمة على النتائج:

(أ) إنتاج أدلة وتحليلات ومعارف وأفكار تضع الأبعاد الاجتماعية في صميم التنمية المستدامة؛

(ب) الإسهام في تنمية قدرات الباحثين من بلدان الجنوب في مجال إجراء بحوث متعددة التخصصات وتحليل السياسات بشأن الأبعاد الاجتماعية لمسائل التنمية المستدامة، من خلال التصميم المشترك لأساليب البحوث ونهج تعلم متبادل؛

(ج) توفير المعلومات عن معايير التنمية المستدامة وسياساتها وممارساتها والتأثير على هذه المعايير والسياسات والممارسات؛

(د) تنظيم وتحفيز مناقشة بناءة تكفل تبادل المعارف والتفاعل على مستوى متعدد التخصصات؛

(هـ) ضمان الاستقرار المؤسسي والمالي والقدرة على التنبؤ والاستدامة من خلال تعبئة الموارد والحوكمة الفعالة.

12 - وترتبط الاستراتيجية والأهداف ببرامج البحوث الخمسة. فأربعة من هذه البرامج موجهة نحو السياسات: السياسة الاجتماعية المفضية إلى التحول، والعدالة الجنسانية والتنمية، والاقتصادات البديلة المفضية إلى التحول، والعدالة البيئية والمناخية. وتسعى هذه البرامج إلى الإسهام في السياسات والممارسات التي تحد من أوجه عدم المساواة وتكافح الظلم بمختلف أبعاده، مع المساعدة في الوقت نفسه على إقامة عقود اجتماعية مستقبلية أكثر شمولا ومراعاة للبيئة وأكثر تماشيا مع إعمال جميع حقوق الإنسان. أما البرنامج الخامس، الذي يقوده مكتب المعهد في بون، ألمانيا، فيركز على زيادة قبول مقرري السياسات والممارسين لبحوث المعهد وزيادة تأثير هذه البحوث في أوساطهم.

13 - ويتعاون المعهد مع باحثين ومؤسسات من شبكته الواسعة والآخذة في النمو - بحيث توسع نطاق وجود المعهد وتأثيره على الصعيد العالمي - من أجل الاشتراك في تصميم البحوث وإنتاج المعارف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأ المعهد شبكة بحوث جديدة، هي الشبكة العالمية للبحوث والعمل من أجل عقد إيكولوجي اجتماعي جديد، بالشراكة مع تحالف الاقتصاد الأخضر. وتجمع الشبكة بين الباحثين والممارسين وصانعي القرار السياساتي الذين يعملون على مسائل العدالة الاجتماعية والمناخية والبيئية. وهي فضاء للحوار والنقاش والبناء المشترك والعمل بشأن معنى عقد اقتصادي اجتماعي جديد، وبشأن الممارسات الجيدة لتصميمه وآليات تطبيقه.

14 - واستراتيجية المعهد الجديدة هي امتداد لالتزامه الطويل الأمد بتعميم بحوثه على الجماهير الحالية والجديدة بطريقة تفاعلية ومبتكرة، فضلا عن الإنتاج المشترك للمعارف مع شبكة من الباحثين والممارسين يتحقق فيها التوازن من حيث التنوع الجنساني والتنوع الإقليمي.

ثالثا - خطة البحوث: التغلب على أوجه عدم المساواة

15 - على بُعد سبع سنوات فقط من انقضاء عقد العمل والتنفيذ من أجل التنمية المستدامة، ظل المعهد يركز بحوثه على عدم المساواة باعتباره تحديا من أكبر التحديات الإنمائية. فعدم المساواة يتسبب في جعل الاقتصادات والمجتمعات والبيئات عرضة للأزمات، ونتيجة لذلك يتسع نطاق التصدعات والفجوات.

16 - وأصدر المعهد، في عام 2022، تقريرا رئيسيا جديدا بعنوان *أزمات عدم المساواة: ترجيح ميزان القوة نحو إقامة عقد اقتصادي اجتماعي جديد*. ويستند المعهد، في ذلك التقرير، إلى ما نفذه من أعمال على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث يصف عدم المساواة بأنه سبب جذري وعامل مضخم للأزمات الاجتماعية والسياسية والبيئية التي تؤثر على العالم مع دخوله عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة في حالة من التصدع. ويقترح التقرير عقدا إيكولوجيا اجتماعيا جديدا يقوم على التنمية المستدامة، وإصلاحات في السياسة الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز تعددية الأطراف بهدف توحيد الناس في الكفاح من أجل العدالة الاجتماعية والبيئية والتنمية المستدامة.

17 - ووُفرت مجموعة واسعة من الأنشطة والمناسبات والمخرجات الإضافية في مجال البحوث خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بهدف تقديم الدعم لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والأوساط الإنمائية العالمية في تنفيذ خطة عام 2030.

ألف - السياسة الاجتماعية المفضية إلى التحول

18 - يركز برنامج السياسة الاجتماعية المفضية إلى التحول التابع للمعهد على الكيفية التي يمكن بها للسياسة الاجتماعية أن تعالج أوجه عدم المساواة المتعددة والمتداخلة، مثل الطبقة، والسن، والإعاقة، والموقع، والعرق، والأصل الإثني، والميل الجنسي، والهوية الجنسانية، والخصائص الجنسية، والدين، والهجرة، وصفة اللاجئ. ويهدف البرنامج إلى استكشاف كيفية تأثير السلطة والمؤسسات والمعايير على تصميم السياسات وتنفيذها وعلى نتائجها في سياقات مختلفة، واستكشاف المسارات القائمة لإرساء عقد إيكولوجي اجتماعي جديد يكفل للجميع الحقوق الاجتماعية والعدالة البيئية في حدود الموارد الطبيعية على الصعيدين الوطني والعالمي.

19 - وخلال فترة السنتين، خُصصت موارد برنامجية كبيرة للأنشطة المؤسسية الشاملة من قبيل وضع التقرير الرئيسي للمعهد لعام 2022، والأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للشعوب، المعقود في الفترة من 29 حزيران/يونيه إلى 2 تموز/يوليه 2022 في موضوع "العمل معا على إقامة عالم إيكولوجي اجتماعي جديد: عدم ترك أي أحد خلف الركب"، والاحتفالات بيوم العمل الاجتماعي العالمي في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وخُصصت أيضاً موارد برنامجية كبيرة للشبكة العالمية للبحوث والعمل من أجل عقد إيكولوجي اجتماعي جديد.

1 - التغلب على أوجه عدم المساواة في عالم متصدع

20 - عدم المساواة هو أحد أكبر التحديات في الوقت الحالي، إذ يعرقل الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويشكل استئثار النُخب بالسلطة الاقتصادية والسياسية عاملا محركا لهذا النوع من التفاوتات، وهي عملية تعزز نفسها بنفسها وتزيد من حدة أوجه عدم المساواة، ويؤدي ذلك بدوره إلى تقويض الاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية ويغذي الفقر وانعدام الأمن والجريمة وكراهية الأجانب.

21 - وكان أحد النواتج الاستراتيجية الرئيسية خلال هذه الفترة هو نشر مجلد جديد بعنوان *بين خطوط الصدع والخطوط الأمامية: تحوُّل ميزان السلطة في عالم غير متكافئ*. واستنادا إلى بحوث متطورة، يعمل الكتاب على البحث في كيفية مساهمة أوجه عدم المساواة في إعادة تشكيل الهياكل على المستويين الوطني وعبر الوطني، ويحلل عواقب أوجه عدم المساواة تلك.

22 - وشملت النواتج الإضافية نشر أربعة مقالات في عدد خاص من المجلة المعنونة *السياسات الاجتماعية النقدية*، تناولت من منظور واسع موضوع الاقتصاد السياسي للحماية الاجتماعية والحد الأدنى للأجور في بلدان الجنوب؛ وورقات غير دورية بشأن مواقف النُخب في عالم الأعمال تجاه الضرائب (مع التركيز على شيلي)، وبشأن السلطة السياسية للنخب المعاصرة في الديمقراطيات الغربية؛ ومساهمات في سلسلة المقالات التحليلية للمعهد، بعنوان لقد حان الوقت! لماذا نحتاج إلى عقد إيكولوجي اجتماعي جديد لعالم عادل وأخضر، وهي مبادرة من الشبكة العالمية للبحوث والعمل من أجل عقد إيكولوجي اجتماعي جديد.

23 - ونُشرت نتائج البحوث وتوصيات السياسات على نطاق واسع وقُدمت في مختلف اجتماعات أفرقة الخبراء والندوات والمؤتمرات الدولية، بما في ذلك في مؤتمر القمة العالمي للشعوب بشأن موضوع "العمل معا على إقامة عالم اجتماعي إيكولوجي جديد: عدم ترك أي أحد خلف الركب"، والاحتفالات بيوم العمل الاجتماعي العالمي، ومجلس حقوق الإنسان، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

2 - الجامعات وأوجه عدم المساواة الاجتماعية في بلدان الجنوب

24 - يهدف هذا المشروع إلى الإسهام في تحسين فهم دور الجامعات في الحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية وفي تعزيز التنمية المستدامة في بلدان الجنوب، كما يهدف إلى تقديم توصيات قائمة على الأدلة لتصميم وتنفيذ سياسات التعليم العالي على نحو مبتكر بحيث تتمخض عنها مؤسسات ونتائج مفضية إلى التحول، مما ييسر جهود دعم التنمية المستدامة وتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة.

25 - وقد أُطلق المشروع في عام 2019، وشملت أنشطته ونواتجه في الفترة المشمولة بالتقرير نشر ورقة بحثية وموجزا سياساتيا بشأن الجامعات وأوجه عدم المساواة الاجتماعية في بلدان الجنوب وورقة عمل تضمنت دراسة لأوجه عدم المساواة المكانية والجنسانية والطبقية في نظام التعليم العالي في غانا. وقُدمت جميع ورقات العمل الخمس المتعلقة بالمشروع في حلقة دراسية شبكية في عام 2021 كجزء من سلسلة حلقات دراسية بعنوان "تأملات في أوجه عدم المساواة"، برعاية مشتركة مع مكتب مؤسسة فريدريك - إيبرت في جنيف.

26 - وسلط المشروع الضوء على نتيجة رئيسية مفادها أنه على الرغم من أن العقود الماضية شهدت زيادة في توافر فرص التحاق المنقطعين عن الدراسة والمتعلمين الكبار بالتعليم العالي، لا تزال بلدان الجنوب متخلفة عن الركب، مقارنة ببلدان الشمال. وبالنظر إلى القيود المالية والاتجاهات الدولية لتسويق الخدمات العامة، يُعزى جزء كبير من اتساع نطاق هذه الفرص في بلدان الشمال إلى مؤسسات التعليم العالي الخاصة أو تلك التي تفرض رسوماً. وكان لهذا الوضع آثار ضارة على إمكانية الوصول والإنصاف في السياقات التي يكون فيها مستوى عدم المساواة عاليا، إلى جانب آثار إضافية غير مباشرة تحد من الحراك الاجتماعي وقدرات البلدان على تسخير الإمكانات الكاملة لجميع أفراد المجتمع.

3 - صندوق البحوث المعني بالتحديات العالمية ومَجمع الهجرة من أجل التنمية والمساواة: عدم المساواة في الهجرة بين بلدان الجنوب

27 - يتمثل الهدف الرئيسي لمَجْمَع الهجرة من أجل التنمية والمساواة في تطوير فهم جامع للتخصصات وقائم على الأدلة للعلاقات المعقدة والمتعددة الأوجه بين عدم المساواة والتنمية والهجرة بين بلدان الجنوب.

28 - والمعهد منظمة شريكة في مشروع مجمع الهجرة من أجل التنمية والمساواة الذي يمتد على خمس سنوات، والذي يموله صندوق البحوث المعني بالتحديات العالمية التابع لهيئة البحث والابتكار في المملكة المتحدة. ويتألف المجمع من شبكة من الجهات الشريكة في مجال البحث والتنفيذ من 12 بلدا من البلدان المتلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية، تشكل ستة ممرات للهجرة بين بلدان الجنوب وتوجد فيما بينها تدفقات كبيرة من الأشخاص والمهارات والموارد والمعارف، وهي: بوركينا فاسو - كوت ديفوار؛ والصين - غانا؛ ومصر - الأردن؛ وإثيوبيا - جنوب أفريقيا؛ وهايتي - البرازيل؛ ونيبال - ماليزيا.

29 - وخلال فترة السنتين، اقتضى انخفاض التمويل تخفيض أنشطة المجمع وإعادة ترتيب أولويات التمويل. ومع ذلك، شارك المعهد في اجتماعات فريق المجمع، وقدم مدخلات في منشورات واستعراضات لها، وشارك في تنظيم حلقات عمل، وفي صياغة مقال صحفي، كما شارك في ندوة بحثية.

4 - النتائج والآثار الأخرى

30 - تشمل النتائج والآثار الأخرى ما يلي:

(أ) **تأثير القيمة: آثار الأمولة على امتداد سلسلة توليد القيمة من النحاس** - بدأ هذا المشروع في عام 2017 واهتم بدراسة الديناميات الاجتماعية في مختلف حلقات سلسلة توليد القيمة من النحاس، ابتداء من المناجم والمجتمعات المحلية المحيطة بها في زامبيا، مرورا بالمدن والمرافئ الموجودة على ممرات النقل الأفريقية، والشركات التجارية والمصارف السويسرية، وصولا إلى مواقع الإنتاج وإعادة التدوير في الصين. وكان المعهد جزءا من اتحاد دولي اضطلع بأنشطة البحث والتواصل فيما يتعلق بالمشروع، بتمويل من الشبكة السويسرية للدراسات الدولية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشر المعهد ورقة بحثية نظر فيها في مناقشات تتعلق بزيادة الأمولة في سلسلة توليد القيمة من النحاس، وآثارها على سلاسل القيمة العالمية والتجارة عبر الوطنية بالسلع الأساسية المتصلة بالصناعات الاستخراجية؛

(ب) **سياسات تعبئة الموارد المحلية** - استنادا إلى المجلد الذي نُشر في عام 2020، نُشر موجز بحثي وسياساتي جديد في عام 2021. وقدم الموجز ملخصا لبحوث المعهد مفاده أنه على الرغم من أن زيادة التضامن الدولي شرط لا غنى عنه للمساعدة في تحمل العبء المالي المترتب عن مواجهة الأزمات وعن الاستثمار في التحول الاجتماعي الإيكولوجي على النحو المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تحقيقا فعليا، فإن توسيع الحيز المالي والقدرة المالية في بلدان الجنوب لا غنى عنه أيضاً لإقامة عقد اجتماعي جديد وشامل ومستدام؛

(ج) **الاحتفاء بإرث ثانديكا مكانداويري** - مؤتمر السياسة الاجتماعية في أفريقيا هو تجمع علمي يُعقد كل سنتين للتأمل في ديناميات السياسة الاجتماعية في أفريقيا، ويشارك في استضافته رئيس بحوث السياسات الاجتماعية في مبادرة جنوب أفريقيا لرؤساء البحوث، ومجلس تنمية بحوث العلوم الاجتماعية في أفريقيا، والمعهد. وعُقد المؤتمر في الفترة من 22 إلى 24 تشرين الثاني/نوفمبر بشأن موضوع "التنمية والديمقراطية والسياسة الاجتماعية: إحياء ذكرى ثانديكا مكانداويري"، تكريما لذكرى المديرة السابقة للمعهد، ثانديكا مكانداويري، وإرثها الفكري. وفي عام 2021، نُشر مجلد استناداً إلى المؤتمر المعقود في عام 2019 وتضمّن إسهامات المعهد. وشارك المعهد أيضا، مع رئيس بحوث السياسات الاجتماعية ومجلس تنمية بحوث العلوم الاجتماعية في أفريقيا، في تنظيم المحاضرتين التذكاريتين السنويتين لثانديكا مكانداويري خلال فترة السنتين وقدم إسهاماته فيهما.

باء - العدالة الجنسانية والتنمية

31 - يهدف برنامج المعهد المتعلق بالعدالة الجنسانية والتنمية إلى تعزيز فهم أعمق للأسباب الهيكلية لعدم المساواة بين الجنسين وإلى اقتراح خيارات سياسية وسياساتية على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبصورة أعم، على الأوساط الإنمائية. ويعكس التغيير المدخل على اسم البرنامج تركيزه على مفهوم العدالة الجنسانية، الذي يُدرِج مسألة جبر مظالم الماضي ضمن المناقشات الجارية بشأن التمكين. ويسترشد العمل المضطلع به في إطار البرنامج بالاعتراف باقتران حياة الناس بأوجه أخرى من عدم المساواة، مثل الطبقة والعرق والميل الجنسي والهوية الجنسانية والسن.

32 - وخلال فترة السنتين، شملت الإنجازات والأنشطة التوسطَ في إقامة شراكات بحثية جديدة مع كيانات الأمم المتحدة مثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وكذلك مصرف التنمية الآسيوي. وتمت مباشرة تعاون هام جديد مع مركز بحوث التنمية الدولية في كندا، دعما للتحالف العالمي من أجل الرعاية. وعقد البرنامج أيضا شراكة مع المعهد الوطني للمرأة في المكسيك بشأن مشروع يستخدم مقياس معهد ليفي للفقر في الوقت والدخل بغرض توجيه عملية اتخاذ القرارات السياساتية بشأن نظام الرعاية الوطني في المكسيك. وشارك المعهد أيضاً في أفرقة متعددة، بما في ذلك فريق رفيع المستوى معني بالأزمات الاقتصادية ومعضلات التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي دورة عام 2022 لمؤتمر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للعلوم الاجتماعية، وخمسة أفرقة في المؤتمر الدولي لرابطة دراسات أمريكا اللاتينية لعام 2021.

33 - وبالإضافة إلى ذلك، يواصل المعهد تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في جميع أنشطة البحوث وأنشطة التواصل والتوعية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انضم المعهد إلى خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإطار المساءلة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة، وصُنف في تقرير عام 2022 ضمن الكيانات الـ 10 الأفضل أداء من بين كيانات الأمم المتحدة. وظل المدير الحالي للمعهد، بول لاد، عضوا في الشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، وهي شبكة من كبار القادة الذين يعملون على النهوض بالمساواة بين الجنسين في الإدارة التنفيذية لمؤسساتهم وفي عملهم البرنامجي من خلال التزامات ملموسة وقابلة للقياس. وواصل ممثلو المعهد أيضا المشاركة في الاجتماعات الفصلية للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، وفي المشاورات الدورية لشبكة الأمم المتحدة للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين/الميل الجنسي، والهوية الجنسانية، والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية. وفي عام 2021، انضم المعهد أيضا إلى فرقة عمل جديدة تابعة للأمم المتحدة أنشئت لوضع استراتيجية وتوجيهات بشأن منع التمييز والعنف ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى (مجتمع الميم الموسع) في العمل البرنامجي للأمم المتحدة.

1 - الرعاية الاجتماعية في المكسيك

34 - كثيرا ما يقع القسط الأوفر من مسؤولية أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر على عاتق المرأة داخل الأسر المعيشية وتكون هذه المسؤولية عقبة رئيسية أمام مشاركة المرأة في القوى العاملة. ونتيجة لذلك، تم تشجيع توسيع نطاق توفير خدمات الرعاية الاجتماعية مع التركيز على النمو والحد من الفقر. غير أن الصلات بين توفير خدمات الرعاية الاجتماعية، وتوسيع نطاق فرص عمالة المرأة، والنمو، لم ينظر فيها مباشرة إلا قدر قليل نسبيا من الدراسات. وكان اهتمام الدراسات أقل بكثير فيما يمكن أن يكون لمشاركة المرأة في القوى العاملة من أثر على استخدامها للوقت وافتقارها إلى الوقت.

35 - واستنادا إلى تقديرات وُضعت على أساس مقياس معهد ليفي لفقر الوقت والدخل بالنسبة للمكسيك في عام 2019، بدأ المعهد مشروعا بحثيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير ينظر في آثار ثلاثة تدخلات سياساتية (رعاية الأطفال المجانية الشاملة وذات الجودة، والأيام الدراسية المطولة للأطفال في سن المدرسة،

والرعاية الشاملة للمسنين) ليستنير بها المعهد الوطني للمرأة في المكسيك فيما يتخذه من قرارات بشأن نظام الرعاية الوطني. ومقياس معهد ليفي لفقر الوقت والدخل هو إطار قياس يتيح إجراء تقدير مستنير لمعدلات الفقر وعمقه، إذ لا يراعي الدخل فقط وإنما الوقت أيضاً. وهو مصحوب بأداة محاكاة يمكن استخدامها لتقييم مدى فعالية تدخل سياساتي في الحد في الآن ذاته من فقر الوقت والدخل. ويكتسي هذا الفهم أهمية خاصة في صياغة سياسات تعزز العدالة الجنسانية والاجتماعية والاقتصادية بطريقة متسقة ومتكاملة.

2 - مشروع تعزيز أصوات مجتمع الميم الموسع في المجال السياسي

36 - إن المعهد جزء من مشروع عملي بحثي متكامل بعنوان "VoiceIt: strengthening LGBTQI+'s voices in Politics"[1] يهدف إلى تعزيز إدراج أصوات وحقوق وشواغل مجتمع الميم الموسع في عمليات صنع القرار السياسي في إيطاليا وقبرص واليونان. ويضطلع المعهد بدور استشاري في هذا الصدد، حيث يسخر للمشروع خبرته الطويلة في مجالات المنظور الجنساني، وعدم المساواة، وصنع القرار السياسي والمشاركة فيه، والإدماج الاجتماعي والسياسي.

37 - وخلال فترة السنتين، أجريت دراسة استقصائية في البلدان الثلاثة المذكورة لجمع بيانات عن التصورات المتعلقة بحقوق أفراد مجتمع الميم الموسع، والعقبات المحتملة التي يواجهها من ينتمي من هؤلاء الأفراد إلى أقليات ذات خلفية عرقية وثقافية، والحاجة إلى إصلاح سياساتي. وتضمنت الدراسة الاستقصائية ردودا من أفراد مجتمع الميم الموسع، ومسؤولي الدولة والحكومة وممثلي المؤسسات السياسية وعامة الناس في كل بلد من البلدان الثلاثة. وتم تجميع نتائج الدراسات الاستقصائية في ثلاثة تقارير وطنية وتقرير سياساتي شامل أجرى المعهد بحثا أساسيا بشأنها وأعد مشاريع مدخلات ذات صلة. ثم تُرجمت التقارير إلى اللغات الوطنية للبلدان الثلاثة ونُشرت على نطاق واسع.

38 - وشارك المعهد أيضاً في عدد من الأنشطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مثل حلقة دراسية شبكية بشأن حقوق مجتمع الميم الموسع في الحياة اليومية، وسلسلتين من الحلقات الدراسية مع أفراد مجتمع الميم الموسع والمجتمع المدني ومسؤولي الدولة وممثلي المؤسسات السياسية، ومؤتمر عُرضت فيه نتائج المشروع ونواتجه، وحلقة عمل للتعلم والتفاعل مع الأقران نوقشت فيها خطط العمل الوطنية للبلدان الثلاثة.

3 - بناء الشبكات وإقامة الشراكات

39 - تُعد إقامة شراكات بين الباحثين في مجال العدالة الجنسانية، وبناء شبكات تضمهم، نشاطين من أنشطة البرنامج الهامة يهدفان إلى المشاركة في تحقيق منافع متبادلة. وتُنفذ مجموعة من المبادرات المشتركة في إطار مسارات العمل الحالية مع الجهات الشريكة. فقد وُقعت اتفاقات شراكة جديدة في عام 2022 مع ثلاث مؤسسات مكسيكية رائدة في التعليم العالي: الجامعة المستقلة المتروبولية، وكلية المكسيك، وجامعة المكسيك الوطنية المستقلة. وتعزز الاتفاقات تعاون المعهد في المنطقة في مجال البحوث التطبيقية والمحلية وتحليل السياسات للتغلب على أوجه عدم المساواة، والنهوض بالعدالة الجنسانية والتنمية، والمشاركة في بناء المعارف بشأن الاقتصادات البديلة والمنصفة.

(1) www.voiceitproject.eu.

40 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقام المعهد تعاونا مع مؤسسة كارولينا، وهي مؤسسة تعمل على تعزيز العلاقات الثقافية والتعاون في المسائل التعليمية والعلمية بين إسبانيا وبلدان الجماعة الأيبيرية - الأمريكية. ونشر المعهد دراسة من خلال هذا التعاون في سلسلة *Análisis Carolina* (تحليلات كارولينا)، وهي سلسلة نصوص للقضايا الراهنة تهدف إلى تحليل القضايا الرئيسية وتقديم توصيات في مجال السياسات. ونُشرت ورقة بحثية أيضاً تقدم تأملات من منظور نسوي بشأن ما إذا كانت أزمة العمل والرعاية في ظل كوفيد-19 يمكن أن تصبح فرصة للنهوض بسياسات الإنصاف بين الجنسين. ويستفيد العمل في إطار البرنامج من دعم الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي.

جيم - الاقتصادات البديلة المفضية إلى التحول

41 - يتيح برنامج الاقتصادات البديلة المفضية إلى التحول استكشاف نُهج سياساتية بديلة ونماذج اقتصادية قابلة للتطبيق وقائمة على المساواة وسليمة إيكولوجيا. ويوفر أيضاً وسيلة لتحديد طرق مبتكرة لقياس مدى استدامة تلك النماذج من حيث أدائها البيئي والاجتماعي والإداري وفيما يتعلق بخطة عام 2030.

42 - وظل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مجالا رئيسيا من مجالات تركيز هذا البرنامج خلال فترة السنتين، إذ شمل التعاونيات، والمنظمات غير الربحية، والجمعيات التي تمارس نشاطاً اقتصادياً، والمنظمات التعاضدية، والمؤسسات، والمشاريع التجارية التي تعطي الأولوية للأهداف الاجتماعية والبيئية على تحقيق الربح. ويزداد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بروزا في سياق الأزمات العالمية والمتعددة الأبعاد، ويتزايد النظر إلى أنشطة هذا الاقتصاد على أنها مكملة أو بديلة للأنشطة الاقتصادية التي تركز على النمو والربح. ومن خلال المشاريع البحثية في هذه الحافظة، يقيّم المعهد البيئات المؤسسية والسياساتية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي. ويستكشف المعهد أيضا كيفية مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تنفيذ الأهداف وتحقيقها.

1 - مركز معارف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

43 - المعهد هو الوكالة المنفذة لمركز معارف فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وتهدف فرقة العمل، التي أنشئت في عام 2013، إلى زيادة إبراز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتعزيز الاعتراف به داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وتنطوي مهمة فرقة العمل أيضا على تنفيذ أنشطة تيسر مبادرات الجهات صاحبة المصلحة المتعددة التي تهدف إلى إعمال ما يزخر به الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من إمكانات تحويلية لإقامة اقتصاد يلبي احتياجات الناس والكوكب وعالم أكثر عدلا.

44 - ومن الإنجازات الرئيسية التي شهدتها فترة السنتين نشرُ نواتج المشروع التي تستعرض الإحصاءات الحالية المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتقدم توصيات لتحسينها. ونُشرت ثلاث ورقات عمل في هذا الصدد، بما في ذلك ورقة عمل ختامية تقدم موجزاً لمجالات البحوث المستقبلية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ مشروع جديد بغرض وضع موسوعة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تزود مقرري السياسات والأكاديميين بأداة مرجعية يسهل الوصول إليها بشأن مختلف المواضيع المرتبطة بهذا الاقتصاد. وأتيحت مسودات المداخل في عام 2022 في شكل رقمي، في انتظار صدور النسخة المطبوعة من الموسوعة في عام 2023.

45 - وسيواصل المعهد مساهمته النشطة في هذا المجال وغيره من مجالات عمل فرقة العمل، على النحو المبين في خطة العمل الجديدة لفرقة العمل للفترة 2022-2024.

2 - تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن طريق السياسات العامة: مبادئ توجيهية للحكومات المحلية

46 - يتزايد اهتمام الحكومات المحلية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني لأنه يؤدي دوراً هاما في توفير الخدمات الاجتماعية، وتوسيع نطاق فرص الحصول على التمويل، وإدارة موارد الممتلكات العامة، وحماية البيئة، وتجديد النظم الاقتصادية من خلال دائرة الإنتاج والتبادل المحلية. ويهدف هذا المشروع إلى إيجاد فهم أوسع وأعمق للأطر السياساتية والمؤسسية التي تعزز تطوير نظم إيكولوجية متينة خاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى دون الوطني.

47 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُشرت نتائج المشروع في مناسبتين دوليتين، استهدفت إحداهما الممارسين أساسا، في حين استهدفت الأخرى الأكاديميين. وبالإضافة إلى ذلك، صدرت ترجمتان بالإسبانية والفرنسية لورقات عمل المشروع المنشورة سابقا. وتضمنت ورقات العمل تلك تفاصيل عن دراسات حالات إفرادية تركز على السياسات العامة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في سبع مدن هي: برشلونة، إسبانيا؛ وداكار؛ وديربان، جنوب أفريقيا؛ وليفربول، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ ومكسيكو؛ ومونتريال، كندا؛ وسول. ونُشرت مبادئ توجيهية لمقرري السياسات استنادا إلى دراسات الحالات الإفرادية تلك باللغات الإسبانية والإنكليزية والتغالوغية والفرنسية والفيتنامية.

3 - مؤشرات الأداء المتعلقة بالتنمية المستدامة

48 - تحسن قياس الاستدامة والإبلاغ عنها، خلال السنوات الأخيرة، غير أنه لا تزال هناك تساؤلات بشأن ما إذا كانت نماذج القياس والإبلاغ الحالية وافية للغرض. ويهدف هذا المشروع الذي مدته أربع سنوات إلى المساهمة في قياس وتقييم أداء مجموعة واسعة من الكيانات الاقتصادية، سواء في القطاع الربحي أو في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، على أساس رؤية خطة عام 2030 وأهدافها.

49 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشر المعهد تقريرا توليفيا عن الاختبار التجريبي لمؤشرات أداء التنمية المستدامة. وصُممت هذه المؤشرات لقياس أداء الاستدامة الفعلي للكيانات الاقتصادية، في كل من المؤسسات الربحية ومنظمات ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وبالإضافة إلى ذلك، نشر المعهد دليلا للمستخدم بشأن مؤشرات أداء التنمية المستدامة وأنشأ منصة لمساعدة الكيانات الاقتصادية على إجراء تقييم حقيقي لأدائها من حيث الاستدامة.

4 - النهج المتكاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

50 - يركز مجال العمل هذا على الصلة بين التنمية والبيئة والسلام. ويهدف إلى تعزيز فهم النهُج المتكاملة التي تسعى إلى تفعيل الروابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والسلام - من كلا الجانبين النظري والعملي. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق المعهد مشروعا بحثيا جديدا، بتمويل من الوكالة الكورية للتعاون الدولي، بهدف استكشاف نَهج الصلة بين التنمية والبيئة والسلام في الحدود والأراضي الحدودية.

51 - ويهدف المشروع إلى تيسير تبادل المعارف والخبرات وإنتاجها المشترك، والمساهمة في وضع خطة لنهج متكامل ومفضٍ إلى التحول إزاء الحدود والأراضي الحدودية، وتعميق وإثراء المناقشات والفهم بشأن هذا الموضوع، ومساعدة صانعي القرار والممارسين في مجال السياسات على تصور وتصميم برامج ومشاريع للتعاون الإنمائي تستجيب لخصوصيات الحدود والأراضي الحدودية.

52 - وخلال فترة السنتين، شملت النقاط البارزة التكليف بإجراء تحليل لمشاريع وكالات الأمم المتحدة تبين منه أن 2 في المائة فقط من المشاريع المشمولة بالدراسة تستخدم نُهجا متكاملة مصممة لتحقيق أهداف متعددة. وقد أصدر المعهد تكليفا بإجراء دراسات حالات إفرادية إضافية لمواصلة البحث في هذه المسألة.

دال - العدالة البيئية والمناخية

53 - يبحث برنامج العدالة البيئية والمناخية في مجموعة واسعة من العوامل التي تؤثر على التفاعلات بين الناس والطبيعة وتؤدي إلى الإجهاد والاضطراب البيئيين، بما في ذلك دور الأعراف الاجتماعية والمؤسسات والجهات الفاعلة، واختلالات القوى، والتكنولوجيا. ويستكشف العواقب الاجتماعية لعمليات التغير الاقتصادي والبيئي، وكيفية التنظيم والتعبئة الجماعيين على مستوى الأفراد والمجتمعات المحلية من أجل تعزيز رفاههم بالموازاة مع إدارة مواردهم الطبيعية أو حمايتها.

54 - وخلال فترة السنتين، انصب الاهتمام على ثلاثة مسارات عمل رئيسية ضمن الإطار الواسع للعدالة المناخية، وهي: الانتقال العادل (الانتقالات العادلة) من تنمية قائمة على الوقود الأحفوري إلى تنمية منخفضة الكربون؛ والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية وغيرها من الصدمات الخارجية؛ والتكيف مع تغير المناخ على نحو يفضي إلى التحول في المدن الساحلية. وشارك المعهد أيضا في مشاريع أخرى خلال فترة السنتين، بما في ذلك مشروع يقدم تأملات هامة بشأن الأعمال الخيرية المناخية ومشروع آخر عن دراسة ما إذا كانت شبكات المدن التي تعمل على مسائل المناخ تهتم بمسائل العدالة، وكيفية هذه الاهتمام.

1 - منتدى التعاون البحثي بشأن الانتقال العادل

55 - يتيح منتدى التعاون البحثي بشأن الانتقال العادل مجالاً للخبراء من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني لتحليل واستكشاف مختلف سرديات وأشكال تأطير "الانتقال العادل" - ومعناه أن العدالة والإنصاف يجب أن يكونا جزءا لا يتجزأ من الانتقال نحو عالم منخفض الكربون - للاسترشاد بها في الحوار الجاري بشأن هذا الانتقال بين الأوساط العلمية ومقرري السياسات، وتقديم توصيات بشأن السياسات عن كيفية استخدام هذا النهج لتعزيز الانتقال إلى تنمية منصفة منخفضة الكربون.

56 - وخلال فترة السنتين، دخل منتدى التعاون البحثي بشأن الانتقال العادل مرحلة جديدة مدتها سنتان من المشروع تركز على المشاركة في وضع نسخة محدثة من تقرير هذا المنتدى لعام 2018 بعنوان تقييم سبل الانتقال العادل إلى عالم منخفض الكربون، وزيادة تعزيز التعاون عبر الإنترنت ومشاركة الجهات صاحبة المصلحة، بهدف المساهمة في تعزيز فهم تقدمي للانتقال العادل وتعزيز التغيير المفضي إلى التحول والعدالة المناخية للجميع. وتعتمد هذه المرحلة على التقارير القائمة الصادرة عن منتدى التعاون البحثي وسلسلة حلقاته الدراسية الشبكية وشبكته بغرض إجراء تقييم يسلط الضوء على التطورات الأخيرة في المناقشات المتعلقة بالانتقال العادل ومدى اختلاف تأثير الجهود على مختلف أبعاد العدالة.

57 - واستُخدمت مجموعة من قنوات الاتصال والتوعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعُممت المعلومات عن المشروع من خلال نشرات إخبارية منتظمة صادرة عن المعهد ومن خلال رسائل محددة الهدف موجهة إلى شبكة منتدى التعاون البحثي بشأن الانتقال العادل وحساباته في وسائل التواصل الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، شارك المعهد في مناسبات نظمت في إطار الدورتين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

58 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام منتدى التعاون البحثي بشأن الانتقال العادل بإطلاق مبادرة الرعاية لتحقيق انتقال عادل مع الجهات الشريكة من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وتهدف المبادرة إلى إنشاء فضاء لمناقشة العلاقة بين الرعاية وسياسات الانتقال العادل. ونُفذت المبادرة من خلال حلقات عمل نظمت خلال فترة السنتين للنظر في جانب مختلف من الصلة بين كوفيد-19 والمناخ والرعاية من منطلق تجارب ووجهات نظر مختلف الجهات صاحبة المصلحة، حيث يؤدي الأكاديميون دور ميسرين ومستمعين متفاعلين.

2 - شبكة العمل على كفالة الإنصاف في عمليات الانتقال من الوقود الأحفوري

59 - تهدف شبكة العمل على كفالة الإنصاف في الانتقال من الوقود الأحفوري، التي يُعد المعهد طرفا فيها، إلى تقديم رؤى ومشورة ذات صلة بالسياسات بشأن تزويد الحكومات وغيرها من الجهات المعنية بالسياسات على الصعيدين الوطني والدولي بحلول عادلة ومقبولة اجتماعيا تكفل انتقالا سريعا من الوقود الأحفوري.

60 - وفي حين أن عملية جمع الأموال للمشروع لا تزال جارية، فقد تم تأمين التمويل الأولي لإعداد مشروع ورقة مفاهيمية تستند إلى بحوث أساسية ولتنظيم حلقة عمل استراتيجية أولية مع الخبراء المعنيين وأعضاء الشبكة المحتملين لزيادة صقل المفهوم. وقد نوقش مشروع الورقة في حلقة عمل وسيُستند إليه في إعداد ورقة مفاهيمية وفي جهود جمع الأموال في المستقبل.

3 - حالة القدرة على الصمود في أفريقيا

61 - تكتسي جهود بناء وتعزيز القدرة على الصمود أهمية بالغة لحماية الإنجازات في مجالي الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا من التعرض لصدمات ولضمان التقدم المطرد في المستقبل. ويستلزم نجاح هذه الجهود معالجة أوجه القصور والثغرات في مفهوم القدرة على الصمود وكيفية قياس هذه القدرة. وقد أبرم المعهد شراكة مع مركز القدرة على الصمود في أفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغرض تقييم معنى القدرة على الصمود في السياق الأفريقي، مع مراعاة الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتنوعة في القارة. والهدف من المشروع هو إعداد موجز لخصائص القدرة على الصمود يمكن استخدامه لتقييم القدرة على الصمود في سياقات مختلفة وتتبع التقدم المحرز بمرور الوقت.

62 - وخلال فترة السنتين، وضع المعهد ورقة تقييمية ومفاهيمية حديثة عن القدرة على الصمود في أفريقيا، تحدد الأبعاد الهامة للقدرة على الصمود وتبين كيفية تجليها في أفريقيا (استنادا إلى استعراض للمراجع ومشاورات أولية على الصعيدين القطري والإقليمي). ونُظم أيضاً حوار رفيع المستوى مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي للاستناد إليه في وضع المفاهيم والموافقة عليها وليستنير به العمل اللاحق في

إطار المشروع، بما في ذلك صياغة تقرير التنمية البشرية في أفريقيا بشأن القدرة على الصمود، والذي سيُنشر في عام 2023.

4 - التكيف مع تغير المناخ على نحو يفضي إلى التحول في المدن الساحلية

63 - تستدعي آثار تغير المناخ في المدن الساحلية اتخاذ إجراءات سريعة تكفل على السواء الحد من نطاق هذه الآثار والتأهب للآثار التي لا يمكن تجنبها. واستخدم المشروع مدينتي هوشي منه، فييت نام، وجاكرتا كدراستي حالتين إفراديتين للبحث في المخاطر المركبة التي تنبع من التوسع الحضري السريع وغير الرسمي جزئيا، وانخساف الأرض، والمخاطر المتعلقة بالمياه مثل الفيضانات في المناطق الحضرية، وارتفاع مستوى سطح البحر، والمخاطر الصحية، بغرض تعزيز فهم ما ينطوي عليه التكيف مع تغير المناخ المفضي إلى التحول في المدن الساحلية. وعلى هذا الأساس، يهدف المشروع إلى تعزيز تغييرات في السياسات تكفل الحد من مخاطر الكوارث وهشاشة السكان المحليين.

64 - وبسبب آثار جائحة كوفيد-19، لم توضع الصيغة النهائية للمنجزات المستهدفة الأخيرة من المشروع إلا في عام 2021. وعمل المشروع على إبراز أهمية اعتماد نهج إزاء التكيف المفضي إلى التحول يركز على العدالة الاجتماعية، كما عمل على تحديد نقاط الانطلاق والتحديات في سياق الدراستين الإفراديتين. ونشر المعهد موجزين بحثيين سياساتيين بغرض تجميع النتائج الرئيسية المستخلصة من كلتا الدراستين في رسائل ذات صلة بالسياسات. وبالإضافة إلى ذلك، بينت ثلاث مقالات تحليلية تتضمن أمثلة من بلدان أخرى، بشكل أعم، أهمية مراعاة منظور العدالة الاجتماعية في تخطيط التكيف.

هاء - تكامل المعارف وتنمية القدرات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في بون

65 - بدعم من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية ووزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، أنشأ المعهد مكتبا في بون يركز على ما يلي:

(أ) التدريب وبناء القدرات من أجل اتباع نهج متكامل بشأن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛

(ب) وضع استراتيجيات مشتركة للبحث وتنمية القدرات من خلال التعرف على الفجوات المعرفية ذات الصلة وتحديدها وتنفيذ أنشطة البحث ذات الصلة؛

(ج) تعزيز الاستناد إلى الأدلة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتعزيز قبول الأمم المتحدة والشركاء في التنمية للبحوث.

66 - وبالإضافة إلى ذلك، تمكن المعهد، بفضل وجود مكتب له في بون، من تقديم مساهمته الفريدة في المنظومة الإنمائية الشاملة للمدينة خلال فترة السنتين، فقد استضاف بنفسه مناسباته وشبكاته وشارك في المناسبات التي نظمتها كيانات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الشريكة الكائن مقرها في المدينة.

1 - الشبكة العالمية للبحوث والعمل من أجل عقد إيكولوجي اجتماعي جديد

67 - من النتائج الرئيسية التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير بدء العمل بالشبكة العالمية للبحوث والعمل من أجل عقد إيكولوجي اجتماعي جديد. وهذه الشبكة فضاء للحوار والنقاش والبناء المشترك والعمل

بشـأن معنى عقد إيكولوجي اجتماعي جديد، والممارسـات الجيدة لتصـميمه وآليات تطبيقه. ويمثل أعضـاء الشبكة مجتمعين تحالفا تقدميا معنيا بالمعارف والعمل يضم الباحثين والممارسين والناشطين وصانعي القرار السياساتي الذين يعملون في مجالات العدالة الاجتماعية والمناخية والبيئية.

68 - وأُطلقت الشبكة في أواخر عام 2021 وجمعت زهاء 100 عضو معا في اجتماعها الأول في أوائل عام 2022. كما استهل المعهد سلسلة من المقالات التحليلية بشأن موضوع "حان الوقت! أسباب حاجتنا إلى عقد إيكولوجي اجتماعي جديد من أجل عالم عادل وأخضـر"، حيث يسـاهم أعضـاء الشـبكة بأكثر من 10 مقالات في هذا الموضوع. ومن خلال العمل في مجموعات فرعية مختلفة، بدأ أعضاء الشبكة أيضا في الوضـع الجماعي لموجزات سـياسـاتية تحدد رؤى جديدة للعقود الإيكولوجية الاجتماعية. وقد نُشـر موجزان سياساتيان حتى الآن.

2 - تعزيز الاستناد إلى الأدلة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وقبول البحوث

69 - خلال فترة السـنتين، شـملت جهود المعهد لتعزيز الاسـتناد إلى الأدلة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عنصراً بارزاً هو تقديم تدريب بشأن أوجه عدم المساواة والأهداف لأعضاء الشبكة العالمية للبحوث والعمل من أجل عقد إيكولوجي اجتماعي جديد ولضـيوف الوكالة الألمانية للتعاون الدولي. وتناول التدريب مواضيع مختلفة من قبيل أوجه التقاطع والعدالة المناخية والاقتصاد السياسي لأوجه عدم المساواة، وقد كان معظم الحاضرين فيه من مقرري السياسات والممارسين في مجال التنمية، وأغلبهم من بلدان الجنوب. ونظم مكتب بون أيضـاً عدداً من المناسبات أو أسـهم فيها خلال هذه الفترة، بما في ذلك تقديم عرض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021 بشأن صنع القرار القائم على الأدلة بغرض تنفيذ الأهداف على نحو يفضي إلى التحول.

3 - تحسين قاعدة الأدلة

70 - خلال فترة السـنتين، وجه مكتب بون والجهات الشـريكة له من الأوسـاط الأكاديمية ومن كيانات الأمم المتحدة دعوة إلى تقديم ورقات في موضوع التنمية المستدامة. ونُشرت المساهمات في عدد خاص من مجلة التنمية المستدامة وفي مجلد جديد بعنوان *الأزمات المالية والفقر والاستدامة البيئية: التحديات في سياق أهداف التنمية المستدامة والتعافي من كوفيد-19*.

رابعا - الاتصال والتوعية

71 - تقتضـي ولاية المعهد أن تكون بحوثه ذات صـلة بالسياسات وتركز على مسائل ملحة تهمُّ منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضـاء. ويهدف المعهد إلى ضـمان أن تصـل بحوثه إلى طائفة واسـعة من الجهات الفاعلة المعنية بمختلف جوانب التنمية الاجتماعية وأن تسـترشـد بنتائج بحوثه العمليات السـياسـاتية الوطنية والحكومية الدولية، وجهود الدعوة التي يبذلها المجتمع المدني، والمناقشـات العلمية. وخلال فترة السـنتين، اضـطلع المعهد بطائفة من الأنشـطة الابتكارية والتقليدية في مجالي الاتصـال والتوعية من أجل إتاحة بحوثه للجهات الرئيسية صاحبة المصلحة وجعلها في متناول تلك الجهات وملائمة لها؛ وتوسيع مجال تأثيره وتعزيز حضوره في المجتمع العالمي؛ وتشجيع المشاركة والتفاعل مع مختلف فئات الجمهور.

72 - وخلال فترة السنتين، قام المعهد بما يلي:

(أ) إعداد ونشر مجموعة واسعة من النواتج القائمة على البحوث، منها 27 ورقة بحثية، و 19 موجزاً سياساتياً وغيرها من الموجزات، و 21 تقريراً، و 37 مقالة صحفية وفصولا من كُتب مستعرضة من الأقران، و 25 مدونة ومقالة تحليلية؛ و 57 مدخلا من مداخل موسوعة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومنشوران لفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ و 30 مقطع فيديو وستة ملفات بث صوتي؛

(ب) استخدام وسائط الإعلام الرقمية من أجل تقديم البحوث والتواصل مع جمهور واسع، مما أسفر عن أكثر من 000 52 حالة تنزيل للمنشورات[2]، و 000 105 مشاهدة لمقاطع فيديو[3]، وأدى إلى تسجيل عدد متابعين يزيد إجماليه عن 000 100 مستخدم على مواقع التواصل الاجتماعي للمعهد[4]، بحلول أيلول/سبتمبر 2022؛ وبلغ متوسط عدد الحاضرين في الحلقات الدراسية الشبكية التي نظمها المعهد 127 مشاركاً من 38 بلداً في المتوسط، وكانت نسبة الحضور إلى التسجيل 40,5 في المائة؛

(ج) تعزيز المشاركة والحوار عن طريق تنظيم ما يقرب من 50 مناسبة (أو الاشتراك في تنظيمها) مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة؛

(د) إرسال 10 نشرات إلكترونية[5] لتعميم المعلومات ونتائج البحوث، وست رسائل إخبارية إلكترونية مصممة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء والجهات الفاعلة في مجال السياسات الإنمائية في الأمم المتحدة.

73 - ويمكن للمعهد أن يحدث تأثيره على إجراء البحوث من خلال انخراط موظفيه في الأنشطة الاستشارية والتشاورية التي تنظمها الكيانات الحكومية وكيانات الأمم المتحدة، والمشاركة في اجتماعات الخبراء، وتقديم مساهمات شفوية أو كتابية، عند الاقتضاء. فقد اضطلع موظفو المعهد بأكثر من 75 نشاطاً من هذا النوع في عامي 2021 و 2022.

خامسا - المسائل المؤسسية

74 - لا يتلقى المعهد أي تمويل من ميزانية الأمم المتحدة ولذلك يعتمد على ما يتلقاه من موارد، ولا سيما من الحكومات والمؤسسات. وقد تغير سياق تمويل البحوث، وسياق تمويل المعهد، تغيراً كبيراً في العقد الماضي، لأن الجهات المانحة تحولت عن التمويل المؤسسي إلى تمويل المشاريع عن طريق عمليات تنافسية. وشهدت التطورات العالمية الأخيرة أيضاً تحول الأموال بعيدا عن الأولويات الطويلة الأجل، مثل عدم المساواة والتنمية الاجتماعية، لتصب في تدابير التصدي الفوري للأزمات.

75 - وكان من الصعب على المعهد، بسبب الخصائص التي ينفرد بها، الاستعاضة عن التمويل المؤسسي غير المخصص الآخذ في الانخفاض بالتمويل المخصص لمشاريع معينة. ومن هذه الخصائص

(2) متاحة على الرابط التالي: www.unrisd.org.

(3) متاحة على الرابط التالي: www.youtube.com/unrisd.

(4) يشمل إجمالي عدد متابعي المعهد عدد حالات الإعجاب والمتابعين والمشتركين والزوار المنفردين لحسابات المعهد على مواقع فيسبوك، وتويتر، ويوتيوب، ولنكدإن. وبلغ إجمالي عدد المتابعين 000 67 متابع في عام 2020.

(5) متاحة على الرابطين التاليين: www.unrisd.org/ebulletin-list و www.unrisd.org/ebulletin-list-mailchimp2020.

الأجل الطويل، والالتزام بالبحوث البالغة الأهمية وغير التقليدية والمتعددة التخصصات، والإصرار على العمل مع باحثين من بلدان الجنوب وتعزيز قدراتهم، ومكانة المعهد داخل منظومة الأمم المتحدة. وكثيرا ما كانت شروط عمليات التماس العروض للمشاريع هي نفسها ما يحد من المساهمات المحتملة للمنظمات الدولية أو لا تتيح استرداد التكاليف بالكامل.

76 - ومع ذلك، ظل نهج المعهد ناجحا في تعبئة قاعدة موارده وتنويعها خلال فترة السنتين. فقد حقق نمواً سنويا بنسبة 10 في المائة في المتوسط منذ عام 2017 ووسع حافظة مشاريعه. وزاد تمويل المشاريع في فترة السنتين 2021-2022، مقارنة بالفترة السابقة، بمعدل 58 في المائة ليبلغ 3,223 ملايين دولار. وتمتد مجموعة المشاريع إلى عام 2023.

77 - وأتاحت زيادة التركيز على استرداد التكاليف، إلى جانب حسن الإدارة، إعادةَ تكوين احتياطيات مالية، مما ساعد في حماية المعهد من الصدمات المستقبلية وكفالة تغطية كامل تكاليف الإغلاق في حال توقف المعهد عن العمل. وأتاحت هذه الاحتياطيات أيضاً تنفيذ استثمارات في بعض الأولويات المؤسسية، بما في ذلك الاستراتيجية المؤسسية الجديدة، وإنشاء موقع شبكي جديد، وإطلاق برنامج العدالة الجنسانية والتنمية. ومن المتوقع أن يبلغ مجموع الاحتياطيات 1,610 مليون دولار في نهاية فترة السنتين.

78 - وتم التوصل إلى اتفاقين جديدين للتمويل المؤسسي مدتهما ثلاث سنوات مع السويد وسويسرا في عام 2020، يغطيان الفترة 2020-2022. وقدمت مؤسسة روبرت بوش أيضاً تمويلا مؤسسيا جديدا خلال فترة السنتين. غير أنه لا يمكن ضمان استمرار التمويل المؤسسي بعد هذه الفترة، ولذلك يستكشف المعهد جميع الخيارات التي تكفل استدامته على المدى الطويل. وقد أتاح الدعم الجديد المقدم من ألمانيا استهلال برنامج بشأن تكامل المعارف وتنمية القدرات من أجل تحقيق الأهداف، في حين مول دعم مقدم من إسبانيا أنشطة في برنامج العدالة الجنسانية والتنمية.

ألف - الإدارة والملاك الوظيفي

79 - في 30 أيلول/سبتمبر 2022، كان هناك ثمانية موظفين يعملون بموجب عقود في المعهد وهم: المدير، وثلاثة من كبار منسِّقي البحوث (ومنهم موظفة تترأس أيضا مكتب بون)، وموظفة بحوث، وموظفة لشؤون الاتصالات والتوعية، وموظفان لشؤون الإدارة والدعم.

80 - وتحصل مشاريع المعهد على الدعم من محللين للبحوث يعملون بصفتهم استشاريين: فقد كان لدى المعهد خمسة محللين باحثين خلال فترة السنتين 2021-2022. وبالإضافة إلى ذلك، كان أربعة استشاريين يدعمون أنشطة الاتصالات. واستضاف المعهد أيضاً تسعة زملاء بحوث زائرين واستفاد من دعم متدرِّبين داخليين مقدمين من منظمات شريكة في تدريب مدفوع الأجر.

باء - الحوكمة ومجلس الإدارة

81 - اجتمع مجلس إدارة المعهد عبر منصة زوم في 15 نيسان/أبريل 2021، وفي جنيف يومي 7 و 8 نيسان/أبريل 2022.

82 - وتغيَّر تشكيل المجلس خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. فقد عين الأمين العام أزيتا برار عواض في منصب رئيسة مجلس الإدارة للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2025. وخلفت في

هذا المنصب يواكيم بالم، الذي كان عضواً في مجلس الإدارة قبل أن يتولى رئاسته حتى عام 2021. وانضم إلى المجلس عضـــوان آخران، هما أوليفييه دو شـــوتر وغراتزيا مورايس ســـيلفا، بعد أن غادرت المجلس عضوتان منتهية ولايتهما، هما ساراسواتي مينون وسيلفي دورير، وأثني على ما قدمتاه من خدمات.

83 - وعلى هذا النحو، كان في المجلس، وقت إعداد هذا التقرير، يضم سبعة أعضاء معينين، حيث كان مدير المعهد عضوا في المجلس بحكم منصبه.

84 - وخلال فترة السنتين، أحرز المعهد مزيدا من التقدم في تحديث نظامه الأساسي التأسيسي. وقدم المجلس مزيدا من المشورة بشأن تنقيح ولاية المعهد في اجتماعه المعقود في نيسان/أبريل 2022.

جيم - التقرير المالي

85 - لا يتلقى المعهد أي أموال من الميزانية العامة للأمم المتحدة، فهو يموَّل كلياً من التبرعات التي تقدمها الحكومات ومؤسسات البحوث ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى. وقد تغير سياق تمويل البحوث، وســـياق تمويل المعهد، تغيراً كبيراً في أعقاب التطورات العالمية الحديثة، لأن الجهات المانحة قد تحولت عن التمويل المؤسسي إلى التمويل المخصص.

86 - ووقت إعداد هذا التقرير، وعلما بأن حســـابات عام 2022 كانت لا تزال مفتوحة، قُدر مجموع إيرادات المعهد (باســـتثناء الإيرادات المتنوعة) للفترة 2021-2022 بمبلغ 6,747 ملايين دولار (انظر الجدول). ويصل مجموع النفقات المقدرة إلى 6,495 ملايين دولار.

87 - وقُدر التمويل المؤسسي (غير المخصَّص) بمبلغ 3,524 ملايين دولار، أتى منه مبلغ 018 279 دولارا من مؤسسة بوش، ومبلغ 000 400 دولار من فنلندا، ومبلغ 1,696 مليون دولار من السويد، ومبلغ إجمالي قدره 1,149 مليون دولار من سويسرا (انظر الجدول).

88 - ويعتمد المعهد حاليا على ممولَين رئيسيين لتغطية التكاليف المؤسسية وتمويل الأنشطة الرئيسية في مجالات البحوث والاتصالات والأثر، وهما السويد (الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي) وسويسرا (الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون والوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية).

89 - وبالإضافة إلى ذلك، أُبرم ووُقع في عام 2022 اتفاق تمويل مدته ثلاث سنوات مع مؤسسة بوش (للفترة 2022-2024).

90 - وقدِّر التمويل المخصص الغرض (للمشاريع) بمبلغ 3,223 ملايين دولار. وقدمت ألمانيا الدعم للمكتب المنشأ حديثا في بون. وقُدمت أموال أخرى من الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي، ومركز بحوث التنمية الدولية في كندا، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية (انظر الجدول).

مصادر التمويل، 2021-2022

(بدولارات الولايات المتحدة)

الجهة المانحة	
البلدان	
كندا، مركز بحوث التنمية الدولية	364 166
فنلندا، وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة	400 000
ألمانيا، الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية	578 918
ألمانيا، وزارة الشؤون الخارجية	7 946
ألمانيا، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي	493 929
المكسيك، المعهد الوطني للمرأة	258 071
إسبانيا، الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي	419 967
السويد، الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي	1 695 894
سويسرا، وزارة الخارجية	166 190
سويسرا، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون	948 968
كيانات الأمم المتحدة	
منظمة العمل الدولية	72 819
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	210 000
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)	30 000
مؤسسات البحث وجهات تمويل أخرى	
رابطة دعم أهداف التنمية المستدامة	85 000
مؤسسة بوش	279 018
مركز الدراسات في مجال مباشرة الأعمال الحرة الاجتماعية	296 600
جامعة كوفنتري	27 977
تحالف ممولي مشروع الأدلة والبيانات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين	6 000
مركز Kentro Merimnas Oikogeneias Kai Paidiou (مركز الأسرة ورعاية الأطفال)	6 446
الوكالة الكورية للتعاون الدولي	227 012
مؤسسة روزا – لوكسمبورغ	144 203
جامعة العلوم التطبيقية والفنون للمنطقة الغربية لسويسرا	22 389
جامعة ليدز	5 819
المجموع	**6 747 332**

ملاحظة: التقديرات في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022، باستثناء الإيرادات المتنوعة.